المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦م)

صندوق التنمية الصناعية السعودي

المحتويات

تقديم معالي وزير المالية	٣
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة	٥
إتجاهات ومؤشرات الإقتصاد العالمي والمحلي	٧
النشاط الاقراضي للصندوق	١٣
التوزيع القطاعي للقروض	١٤
التوزيع الجغرافي للقروض	١٩
برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٢٢
تمويل المشاريع المختلطة	٢٣
القوى البشرية والتدريب	٢٤
دورة تقويم المشاريع الصناعية	٢٦
الهيكل التنظيمي للصندوق	٢٨
الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة (الواقع والتحديات)	٣٠
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق	٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

تقديم معالي وزير المالية

يسرني مع انتهاء العام المالي ١٤٢٦ /١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي والذي حقق الصندوق خلاله أداءً متميزاً على جميع المستويات.

فقد سجل الصندوق رقماً قياسياً في قيمة القروض المعتمدة خلال العام حيث بلغت قيمة هذه القروض (٦,٢٨٨) مليون ريال سعودي وذلك بارتفاع بلغت نسبته (٦٣٪) عن اعتمادات العام السابق ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) ، وبذلك يصل إجمالي اعتمادات الصندوق للقروض الصناعية منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) إلى مبلغ (٥٨,٢٦٢) مليون ريال ساهمت في إنشاء (١٩٩٩) مشروعاً صناعياً منتشرة في مختلف أنحاء المملكة ، وقد قام المستثمرون بتسديد ما قيمته (٢٧,٠١٩) مليون ريال من أصل (٣٨,١٥٧) مليون ريال صرفت للمشاريع الصناعية المعتمدة.

كما تم خلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) تفعيل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عهدت وزارة المالية إلى الصندوق بإدارته حيث أصدر الصندوق خلال هذا العام (٥١)وثيقة كفالة بقيمة (٢٢)مليون ريال وذلك كضمان لتمويل مقدم من البنوك التجارية المحلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت قيمته الإجمالية (٤٩)مليون ريال.

ونشير هنا إلى ما يلقاه الصندوق من دعم متواصل من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ، ومن ذلك دعم رأسمال الصندوق بمبلغ (١٣,٠٠٠) مليون ريال ليصل إلى (٢٠,٠٠٠) مليون ريال وسيتمكن الصندوق من خلال هذا الدعم من مواصلة مسيرته وتحقيق أهدافه وتنويع آليات دعمه للتنمية الصناعية بالمملكة.

ختاماً أقدم شكري الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه على ما قدموه من جهود وإنجازات يفخر بها الوطن والمواطن.

والله ولي التوفيق ،،

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف
وزير المالية

أعضاء مجلس الإدارة

معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام
نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية
والعضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة
صندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة الدكتور صالح بن حسين العواجي
وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون الكهرباء
وعضو مجلس إدارة صندوق
التنمية الصناعية السعودي

سعادة الأستاذ محمد بن أمين سندي
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد
لشؤون الصناعة
وعضو مجلس إدارة صندوق
التنمية الصناعية السعودي

سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
للشؤون الفنية
وعضو مجلس إدارة صندوق
التنمية الصناعية السعودي

سعادة الدكتور أحمد بن حبيب صلاح
مستشار اقتصادي
وزارة الاقتصاد والتخطيط
وعضو مجلس إدارة صندوق
التنمية الصناعية السعودي

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرني تقديم التقرير السنوي للصندوق الذي يعكس نشاطه خلال العام المالي المنصرم١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) حيث شهد هذا العام تطوراً كبيراً في أداء الصندوق تظهر تفاصيله في ثنايا هذا التقرير.

استمر الصندوق في تسجيله للأرقام القياسية في نشاطه الإقراضي حيث ارتفع عدد القروض المعتمدة هذا العام إلى (٨٦) قرضاً قدمت للمساهمة في إنشاء (٥٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٩) مشروعاً صناعياً قائماً وذلك بارتفاع بلغت نسبته (٦,٢٪) عن عدد القروض المعتمدة خلال العام المالي السابق ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) ، كما أن قيمة هذه القروض قد ارتفعت خلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) إلى (٦,٢٨٨) مليون ريال أي بارتفاع بلغت نسبته (٦٣٪) عما كانت عليه في العام المالي السابق الذي سجل بدوره رقماً قياسياً لاعتمادات الصندوق خلال عام مالي واحد. كما وصلت المبالغ التي صرفت للمستثمرين خلال العام المالي الذي يغطيه هذا التقرير (٢,٩٥٢) مليون ريال وذلك بارتفاع بلغت نسبته (٣٧٪) عما كان عليه الصرف خلال العام المالي السابق ، وبهذا يصل إجمالي ما تم صرفه على المشاريع المعتمدة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية هذا العام مبلغ (٣٨,١٥٧) مليون ريال ، كما وصل إجمالي المبالغ المسددة للصندوق من قبل المقترضين إلى (٢٧,٠١٩) مليون ريال وهذا بلا شك يعكس تفاعلهم مع الصندوق كما يعكس النجاح الذي حققته المشاريع المقترضة.وخلال هذا العام دشن الصندوق برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تم اعتماد (٥١) وثيقة كفالة بقيمة (٢٢) مليون ريال مقابل تمويل مقدم من البنوك التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها (٤٩) مليون ريال.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشيد بحصول الصندوق على الجائزة الاقتصادية الخليجية لعام ٢٠٠٦م التي يقدمها "معهد جائزة الشرق الأوسط للتنمية" بدبي وذلك تقديراً لمساهمته الفعالة في التنمية الصناعية بالمملكة من خلال دعمه المستمر للقطاع الصناعي الوطني وإنني على ثقة تامة بقدرة إدارة الصندوق ومنسوبيه على استمرار العطاء بما يحقق أهداف التنمية وخصوصاً في مجال التنمية الصناعية بالمملكة.

وختاماً أشكر إدارة الصندوق ومنسوبيه على استمرار أدائهم المتميز وتحقيق الصندوق لأهدافه المرجوة منه.

والله ولي التوفيق ،،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي

حركة وآفاق الاقتصاد العالمي (٢٠٠٦م)

حافظ الاقتصاد العالمي على وتيرة نموه الإيجابي ، إذ يتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي بنسبة ٥,١٪ في عام ٢٠٠٦م وإلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٤,٣٪ في عام ٢٠٠٥م. إلا أن تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي تشير إلى احتمال تراجع معدل النمو في عام ٢٠٠٧م إلى ٣,٢٥٪ أو أقل، وذلك نتيجة للعديد من المخاطر مثل إمكانية زيادة الضغوط التضخمية، فضلاً عن جوانب الغموض الجيوسياسية ، واتجاه الاقتصاد الأمريكي نحو التباطؤ بصورة أسرع من المتوقع نتيجة لهبوط النشاط في سوق المساكن . وقد كانت مؤشرات النمو الاقتصادي المرتفعة في عام ٢٠٠٦م ذات صبغة شمولية ، حيث كان النمو قوياً بصفة خاصة في الولايات المتحدة ، والتي يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٦م إلا أنه يتوقع أن ينخفض إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٠٧م. وفي منطقة اليورو تشير التوقعات إلى استمرار زخم الانتعاش في عام ٢٠٠٦م بنمو يصل إلى ٢,٤٪ – الأعلى خلال فترة الست سنوات السابقة – إلا أنها تشير إلى احتمال تباطؤ هذا النمو إلى ٢٪ في عام ٢٠٠٧م. وفي اليابان يتوقع أن تهدأ وتيرة النمو في ظل تطور الدورة الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالاقتصاديات الناشئة ، فقد شهدت نمواً سريعاً لا سيما الصين والهند. واستمر أداء النمو العالي في بلدان الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية بدعم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ومن جهة أخرى فقد ارتفعت معدلات التضخم في مختلف مناطق العالم بصورة طفيفة نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، ولكنها بقيت ضمن المستويات المعتدلة. ففي البلدان الصناعية يتوقع أن يرتفع معدل التضخم قليلاً ليصل إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٦م مقابل ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٥م . أما في دول الاقتصاديات الناشئة ، فيتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى حوالي ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٦م مقابل ٥,٩٪ في عام ٢٠٠٥م.

وعلى صعيد التجارة العالمية ، فقد شهد حجم تبادل السلع والخدمات نمواً كبيراً بنسبة تصل إلى ٨,٩٪ في عام ٢٠٠٦م إلا أن هناك توقعات بانخفاضه قليلاً عام ٢٠٠٧م ليصبح في حدود ٧,٤٪ . وفي ما يخص أسواق السلع العالمية ، فقد ارتفعت أسعار النفط والمعادن في عام ٢٠٠٦م إلى مستويات جديدة ، وتحقق هذا الارتفاع بدعم من زيادة الطلب في الأسواق العالمية على خلفية ارتفاع مؤشرات نمو الناتج المحلي وقلة العرض ونزاعات العمال في بعض الدول . ووفقاً للمؤشرات المستقبلية للأسواق فيتوقع أن تحافظ أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة في عام ٢٠٠٧م.

وعلى صعيد التطورات النقدية ، فقد استجابت كبرى البنوك المركزية للنمو الاقتصادي العالمي الكبير وللضغوط التضخمية المتزايدة ، وذلك بتشديد سياساتها النقدية. فقد استمر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة في عام ٢٠٠٦م. وكذلك أنهى بنك اليابان المركزي العمل بسياسة سعر الفائدة الصفرية خلال عام ٢٠٠٦م بعد أن استمرت لفترة طويلة ، في حين ظلت أسعار الفائدة طويلة الأجل مستقرة. أما بالنسبة لأسواق تبادل العملات الأجنبية ، فقد شهدت الأسواق في عام ٢٠٠٦م استمرار تراجع الدولار الأمريكي مقابل اليورو وبدرجة أقل مقابل الين الياباني.

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٦م

شهد الاقتصاد السعودي طفرة في نموه خلال عام ٢٠٠٦م ، حيث أدى تواصل التحسن في أسعار النفط ، بالإضافة إلى استمرار وتيرة السياسات الاقتصادية الفاعلة والإصلاحات الهيكلية والتنظيمية الجادة التي تبنتها الدولة، إلى مواصلة الاقتصاد السعودي وتيرة نموه الايجابي . وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية ، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦م نمواً قدره ١٢,٤٪ بالأسعار الجارية ليصل إلى ١٣٠١ بليون ريال . أما بالاسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي للمملكة نمواً تبلغ نسبته ٤,٢٪. كما تشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠٠٦م إلى ٣٦٦ بليون ريال (أي ما يعادل ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فمن المتوقع أن يشهد نمواً نسبته ٧,٩٪ بالأسعار الجارية و٦,٣٪ بالأسعار الثابتة ، كما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لهذا العام حوالي ٤٤٪ بالأسعار الثابتة . كما حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص نتائج نمو إيجابية، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ١٠,١٪ ، وفي قطاع الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٩,٥٪ ، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٦,٣٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء إلى ٥,٥٪ ، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٥,٢٪ ، وفي قطاع خدمات المال والعقارات إلى ٥,١٪.

ورغم تزايد الضغوط التضخمية نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ونشاط القطاع الخاص ، إلا أن المملكة مازالت تسجل أقل معدلات التضخم على الصعيد العالمي. وقد قدرت الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠٠٦م بنسبة ١,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥م والذي سجل نسبة زيادة بلغت ٠,٧٪ . في حين يتوقع أن يشهد معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي – وهو من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التضخم على مستوى الإقتصاد ككل – إرتفاعاً نسبته٢,١٪ للعام ٢٠٠٦م مقارنة بنسبة زيادة قدرها ٠,٩٪ في العام السابق له.

ومن المؤشرات الهامة التي تدل على تواصل تحسن الأداء في الاقتصاد خلال العام المنصرم الأداء الجيد للحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي يقدر أن يحقق فائضاً مقداره ٣٥٨ بليون ريال للعام ٢٠٠٦م مقارنة بفائض مقداره ٣٣٧,٧ بليون ريال للعام ٢٠٠٥م بزيادة قدرها ٦٪. وفي نفس السياق من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري للعام ٢٠٠٦م فائضاً مقداره ٥٥٣,٤ بليون ريال بزيادة نسبتها ١٧,٥٪ عن عام ٢٠٠٥م ، وذلك نتيجة إرتفاع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى . إذ يُتوقع أن تنمو الصادرات غير النفطية بنسبة ١٠,٨٪ لتبلغ حوالي ٧٩ بليون ريال وهو ما يمثل ١٠,١٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية ، وفي ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي ، فقد ساهمت السياسة المالية والنقدية للدولة في المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي إحتياجات الاقتصاد الوطني ويحافظ على الإستقرار في الأسعار المحلية وسعر صرف الريال. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٠٦م نمواً بلغت نسبته ١١,٨٪ مقارنة بنمو بلغت نسبته ٨,٨٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥م.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد استمرت المصارف التجارية في أدائها الإيجابي وتدعيم قدراتها المالية ، حيث ارتفع رأسمالها

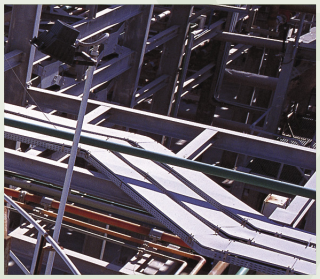
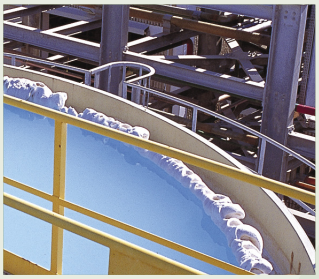

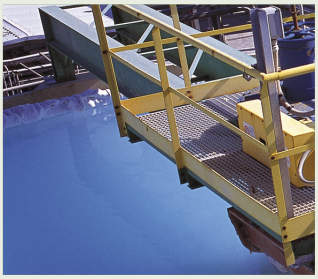

واحتياطياتها الإجمالية خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٦م بنسبة ٢٠,٥٪ لتصل إلى ٨٠,٣ بليون ريال ، بينما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ٤,٩٪ ، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية لديها بنسبة ١٣٪. واستمرت المصارف التجارية بممارسة دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع النشاط الاقتصادي ، حيث ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بنسبة ٨,٣٪ حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م . وكان حجم التمويل الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج قد ارتفع بنسبة ٢,٢٪ ، ولقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى بنسبة ٥٪ ، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٥,٤٪، ولقطاع التجارة بنسبة ١٨,٨٪ وذلك بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥م . وفي ذات السياق استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في التوسع في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها وسجلت اعتمادات الصندوق للعام المالي ٢٠٠٦م أعلى قيمة لها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق حيث بلغت (٦,٢٨٨) مليون ريال وبزيادة قدرها ٦٣٪ عن اعتمادات العام السابق.

من ناحية أخرى سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودي ٧,٩٣٣ نقطة بنهاية عام ٢٠٠٦م مقارنة مع ١٦,٧١٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٥م . وارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق من ٧٧ شركة بنهاية عام ٢٠٠٥م إلى ٨٦ شركة بنهاية عام ٢٠٠٦م . وقد واصلت هيئة السوق المالية السعودية إعداد وإصدار منظومة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها ، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة ثلاث لوائح مهمة لعمل السوق هي (لائحة صناديق الاستثمار العقارية) و(لائحة حوكمة الشركات) و(لائحة صناديق الاستثمار).

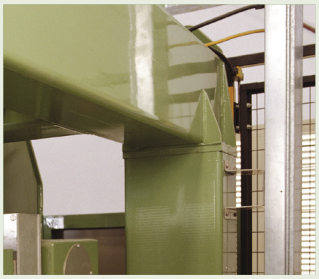

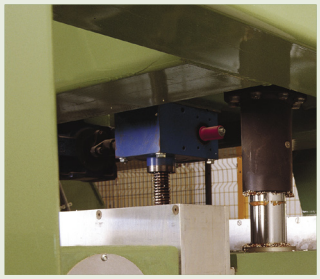

وعلى أثر تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي الوطني ، ارتفع التصنيف الائتماني للمملكة من قبل مؤسسات التقويم الدولية، حيث رفعت مؤسستا ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) ، وفيتش (Fitch) التصنيف الائتماني للمملكة إلى درجة (+A). واستكمالاً لما تم في السنوات الماضية من إجراءات وقرارات تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني فقد تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الإستثمارية ومن أهمها : الموافقة على نظام (قانون) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظام الكهرباء ، ونظام تصنيف المقاولين ، ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ونظام مكافحة الإغراق الموحد لدول الخليج العربية ، ونظام مزاولة المهن الصحية، ونظام تعرفة الطيران المدني ، ونظام الضمان الإجتماعي ، ونظام البنك السعودي للتسليف والادخار.

وإجمالاً فإن النمو المميز للاقتصاد السعودي والتطورات الاقتصادية الإيجابية التي شهدها العام ٢٠٠٦م ، كان لها أثرها الإيجابي الواضح على المناخ الاستثماري المحلي ، والذي يعكسه الاهتمام الملحوظ من قبل كبار المستثمرين العالميين بفرص الاستثمار في المملكة ، وازدياد تدفقات الاستثمارات المباشرة بوتيرة عالية في مختلف القطاعات خصوصاً في القطاعات الإنتاجية باستثمارات بلغت خمسة مليارات دولار تقريباً. وستعزز هذه النتائج - بإذن الله - المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات، كما ستسهم في تحسين وتطوير هيكل الاقتصاد المحلي، واستمرار توسيع أنشطة القطاع الخاص.

أداء القطاع الصناعي في المملكة خلال عام ٢٠٠٦م

شهد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة نمواً جيداً خلال العام ٢٠٠٦م حيث بلغ معدل النمو الحقيقي١,١٠٪. كما ازداد إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع ، إذ بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٣٪ في العام ٢٠٠٦م. ومن جانب آخر فقد ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة للأسواق الخارجية ، وحققت الصناعات المعتمدة على المنتجات النفطية كالصناعات البتروكيماوية والأسمدة نجاحاً كبيراً على مستوى الأسواق العالمية.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي المبينة أعلاه ، نلقي فيما يلي

الشكل (١)
القيمة المضافة لكل عامل (بآلاف الريالات)

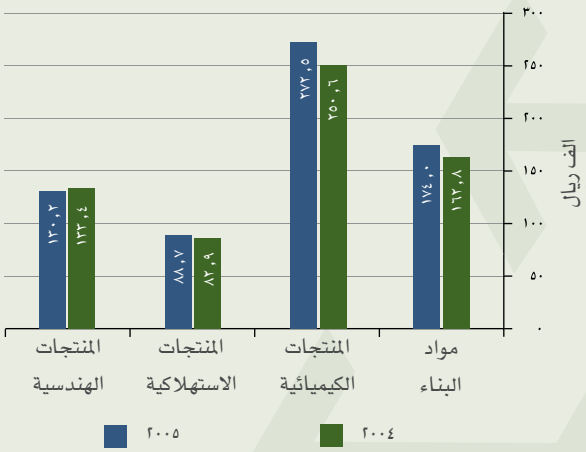

الشكل (٢)
نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات

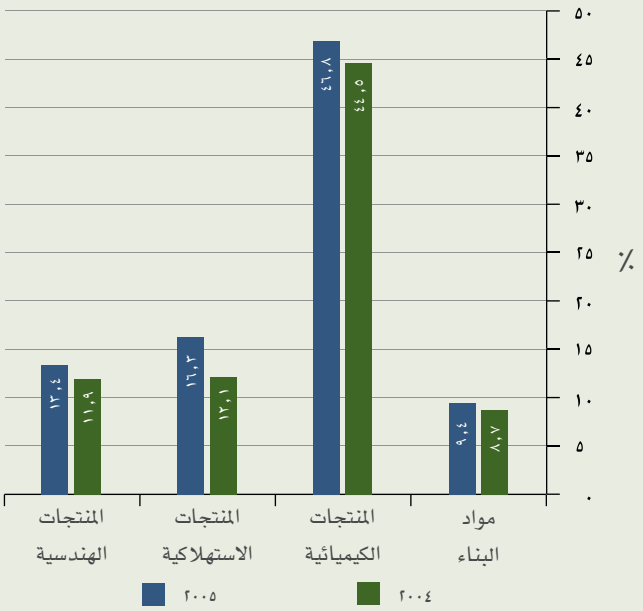

نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع. و نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة لعام ٢٠٠٦م ، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة المعلومات الصناعية بالصندوق للعام ٢٠٠٥م مقارنةً بالعام ٢٠٠٤م. وقد أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة . وتوضح الأشكال (١ ، ٢ ، ٣) ملامح واتجاهات هذا الأداء حسب القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٥م مقارنة بالعام ٢٠٠٤م.

فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية ، يوضح الشكل (١) متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد في القطاعات الرئيسية للعام ٢٠٠٥م مقارنة بالعام ٢٠٠٤م ، حيث يلاحظ خلال العام ٢٠٠٥م أن قطاع المنتجات الكيميائية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد ، يليه قطاع مواد البناء ، فقطاع المنتجات الهندسية ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية الذي سجل أقل متوسط للقيمة المضافة الفردية.

ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية ، حيث تولي خطط التنمية للمملكة أهمية كبرى لتعزيز دور الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني بغية تخفيف درجة الاعتماد على الصادرات النفطية ، ويظهر الشكل (٢) نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م . ويلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٥م تصدر قطاع المنتجات الكيميائية لكافة القطاعات حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا القطاع حوالي ٤٧٪ ، يليه في المرتبة الثانية قطاع المنتجات الاستهلاكية الذي تبلغ نسبة صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي ١٦٪ ، ومن ثم يأتي قطاع المنتجات الهندسية وقطاع مواد البناء بنسبة ١٣,٤٪ و ٩,٤٪ على التوالي.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي ، ويظهر الشكل (٣)النسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعامين٢٠٠٤- ٢٠٠٥م، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٥م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٦,٥٪ ، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة تبلغ ٢٤٪ ، فقطاع مواد البناء بنسبة ٢٢,٦٪ ، وأخيراً يأتي قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة تبلغ ١٩,٣٪ . وتبقى نسب العمالة الوطنية هذه متواضعة حيث أن العمالة الأجنبية مازالت تشكل الجزء الأكبر من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي. ولكنه وبالرغم من النسب المتواضعة للعمالة الوطنية في القطاعات الصناعية المختلفة ، إلا أن نسب العمالة الوطنية كما يتضح من الشكل (٣) تظهر تزايداً مضطرداً في السنوات الأخيرة . ويعكس هذا الاتجاه نجاح المجهودات التي يبذلها القطاع الخاص في هذا المجال وتعاونه المستمر مع الدولة علي تحقيق أهداف زيادة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الصناعي.

الشكل (٣)
نسبة العمالة السعودية إلجمالي العماله

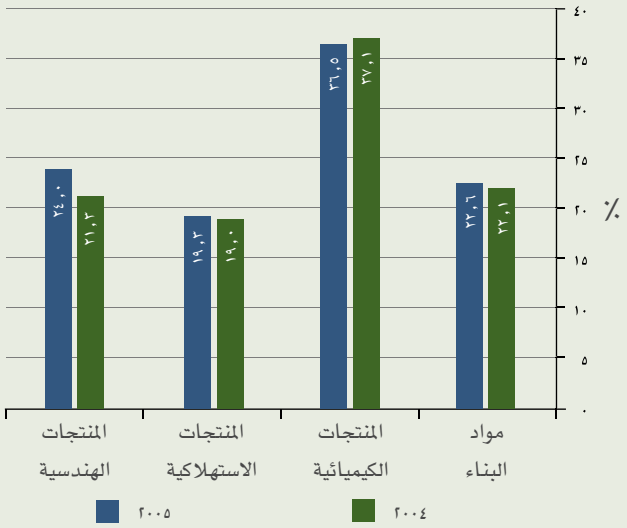

النشاط الإقراضي للصندوق

أولا: ملخص النشاط للعام المالي ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦م)

لازال الصندوق يواصل دوره الرائد في دعم القطاع الصناعي ويساهم مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الصناعية في المملكة ، وذلك من خلال تقديمه للقروض الميسرة والخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمشاريع التي يقوم بإقراضها.

وقد تميز عام هذا التقرير بارتفاع قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلاله بصورة غير مسبوقة ، فقد بلغت قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق في العام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٦,٢٨٨) مليون ريال بنسبة زيادة تبلغ (٦٣٪) عن اعتمادات العام الماضي والتي هي أيضاً بدورها كانت أعلى قيمة اعتمدها الصندوق في عام واحد.

وبصورة إجمالية ، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٨١٧) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٥٨,٢٦٢) مليون ريال ، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٩٩٩) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وبلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات حوالي (٣٨,١٥٧) مليون ريال ، سدد منها حتى نهاية العام المالي المذكور حوالي (٢٧,٠١٩) مليون ريال ، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض.

وخلال عام التقرير ١٤٢٦/١٤٢٧هـ اعتمد الصندوق (٨٦) قرضاً منها (٥٧) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و(٢٩) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق أن حصلت على قروض من الصندوق وحققت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها ، مما دفعها إلى توسيع نشاطاتها رأسياً وأفقياً وتطوير جودة منتجاتها.

كما تميز عام التقرير أيضاً بانطلاق برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عهدت وزارة المالية إلى الصندوق بمسؤولية إدارته ، وهو برنامج منفصل عن نشاط الصندوق الإقراضي. وقد قام الصندوق خلال عام التقرير بإصدار (٥١) وثيقة كفالة بقيمة إجمالية مقدارها (٢٢) مليون ريال مقابل تمويل مقدم من البنوك التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت قيمته الإجمالية (٤٩) مليون ريال.

الشكل (٤)
قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

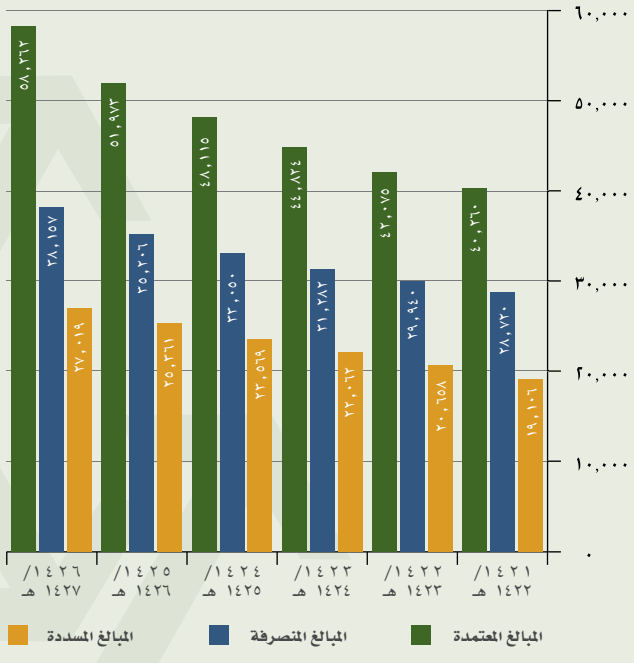

ثانياً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي:

الصناعات الكيميائية

حجم القروض

لازال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢١,٥٤٤) مليون ريال أي حوالي (٣٧٪) من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٧) قرضاً تمثل نسبة (٣١٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام. وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي (٢,٩٣٤) مليون ريال أي ما يمثل (٤٧٪) من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام قدمت للمساهمة في إقامة (١٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة . وبذلك فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير. ونظراً لضخامة الاستثمار في مشاريع المنتجات الكيميائية مقارنة بالمشاريع الصناعية الأخرى ، فقد بلغت حصة ستة قروض فقط اعتمدت لهذا القطاع خلال العام ما يمثل (٤٦٪) من مجموع قيمة القروض المعتمدة خلال العام. هذا ومن المتوقع أن يستمر الصندوق في منح قروض جديدة لهذا القطاع وخاصة في مجال الصناعات البتروكيميائية نظراً للميزة التنافسية التي تتمتع بها المملكة في هذه الصناعة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرضان قيمة كل منهما (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في الجبيل، أحدهما لإنتاج الإيثيلين والبروبيلين والثاني لإنتاج البولي إثيلين عالي ومنخفض الكثافة ، بالإضافة إلى قرضين آخرين قيمة كل منهما (٤٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في الجبيل أيضاً أحدهما لإنتاج خلات الفينيل الأحادية والآخر لإنتاج حمض الأسيتيك والخلات اللامائية . كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٣٦٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج ثاني أكسيد التيتانيوم والصودا الكاوية وحامض اليهدروكلوريك.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام ، فقد بلغ عددها (١٤) مشروعاً تتوزع في كل من الرياض والخرج وجدة والدمام والجبيل . وتقوم هذه المشاريع بتصنيع تشكيلة واسعة من المنتجات تشمل ألكيل البنزين الخطي ، والبيوتانديول ورباعي الهايدروفيوران ، والبرافين العادي ، والمستلزمات الطبية والتشخيصية ، والأدوية البيطرية ، وزيوت التشحيم ، والمثبتات الحرارية من البي في سي ، والمضافات المانعة لتأكسد المواد البلاستيكية ، ومنتجات البوليستايرين والبولي إثيلين ، والبطاقات البلاستيكية ، والخشب الصناعي ، والشباك وأشرطة الإنذار والأقفاص البلاستيكية . وتضم هذه المشاريع سبعة مشاريع جديدة وسبعة مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

الشكل (٥)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

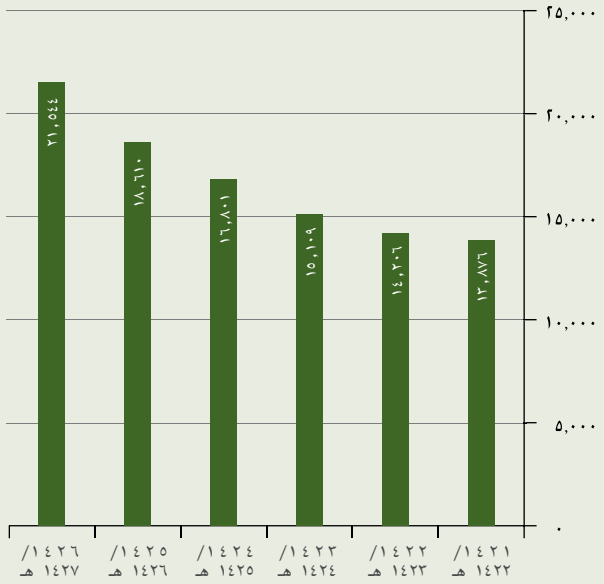

الصناعات الهندسية

حجم القروض

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ، إذ بلغت قيمة القروض الممنوحة له (١١,٩٨٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٢٢) قرضاً بلغت قيمتها (١,٢٠٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٩٪) من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال العام ذاته. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

الشكل (٦)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

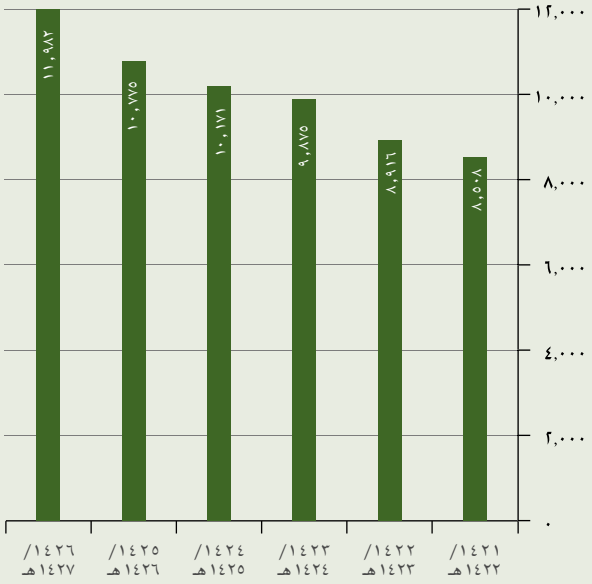

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٥٣٩) مليون ريال ، وهي أعلى قيمة لقرض واحد اعتمده الصندوق لهذا القطاع ، وذلك لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج الأنابيب الحديدية غير الملحومة ، وقرض آخر قيمته حوالي (١٩٣) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في جدة لإنتاج علب المرطبات المعدنية ، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٤٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج أبدان السيارات المصفحة والحافلات الفخمة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٣٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج الإنشاءات الحديدية وأوعية الضغط ، وقرضاً آخر قيمته (١٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج الأبراج وأعمدة الكهرباء والهاتف.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي باشرت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ؛ فقد بلغ عددها (١٠) مشاريع تتوزع على كل من الرياض وجدة وبحرة والدمام والجبيل وحريملاء . وتقوم هذه المشاريع بإنتاج الأنابيب الفولاذية ، وكتل الصلب وحديد التسليح ، والكسارات ودقاقات الصخور الهايدرولوكية وقطع غيارها ، ولفات الحديد المجلفن بالتغطيس ، ومسبوكات الدكتايل ، وأرفف الثلاجات والفريزرات ، وعدادات الكهرباء ومحولات التيار والقواطع الكهربائية ، والكاثود المعدني لنظم منع التآكل ، وكبائن مقصورات الهاتف وصناديق عدادات المياه والكهرباء ، وسيارات الإسعاف. وتضم هذه القائمة خمسة مشاريع جديدة بالإضافة إلى خمسة مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

الصناعات الاستهلاكية

حجم القروض

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة له ؛ إذ بلغت قيمتها في نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (١١,٢٢٠) مليون ريال أي ما يمثل (١٩٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٢٣) قرضاً قيمتها (٤٤٧) مليون ريال أي ما يعادل (٧٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض الممنوحة . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة سبعة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٧٨) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج المشروبات الغازية والعصائر وقرض آخر قيمته حوالي (٤١) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الألواح الليفية الخشبية. بالإضافة إلى قرض آخر قيمته حوالي (٣١) مليون ريال لإقامة مصنع في تبوك لإنتاج أصابع البطاطس المجمدة وبودرة البطاطس . وقد شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٢٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج السكر الأبيض ، وآخر قيمته حوالي (٢٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج البسكويت والشوكولاتة بالإضافة إلى قرض قيمته (١٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج السجاد.

الشكل (٧)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

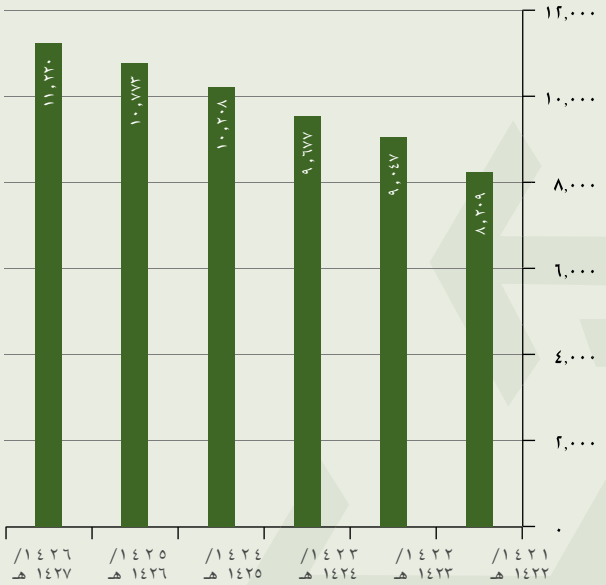

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ؛ حيث بلغ عددها (١٣) مشروعاً متوزعة في كل من الرياض وجدة والخمرة والدمام والأحساء وينبع وتبوك . وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل المشروبات الغازية والعصائر ، وأصابع البطاطس المجمدة ، واللحوم والتمور والخضروات ، والبسكويت ، والكاتشب ، والمياه المحلاة من ماء البحر ، والأقمشة غير المنسوجة ، وخيوط البولي بروبلين ، وسجاد الصلاة ، والمناديل الورقية وحفائظ الأطفال ، واللفات الورقية الكرتونية ، وعلب الكرتون المزدوج . ومعظم مشاريع هذا القطاع التي بدأت الإنتاج خلال العام هي مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

صناعة الأسمنت

حجم القروض

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٦,٩٩٤) مليون ريال ، أي ما يمثل (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة .

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق قرضين لهذا القطاع خلال العام قيمتهما (٨١٨) مليون ريال ، أي ما يمثل(١٣٪)من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال العام . وقد قدم الصندوق هذين القرضين للمساهمة في إقامة مصنعين للأسمنت أحدهما في مرات والآخر في رابغ.

ومن المتوقع أن يواصل الصندوق تقديم قروض جديدة في هذا القطاع في السنوات القادمة بسبب تزايد النشاط العمراني والتحسن الملحوظ في اقتصاد المملكة ، مع التركيز على الاستفادة من فرص تصدير هذه السلعة إلى الدول المجاورة لما تتمتع به المملكة من ميزة تنافسية في هذا المجال.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

دخل مشروع واحد في هذا القطاع طور الإنتاج التجاري كمشروع توسعة لمصنع للأسمنت بالرياض.

الشكل (٨)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لصناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

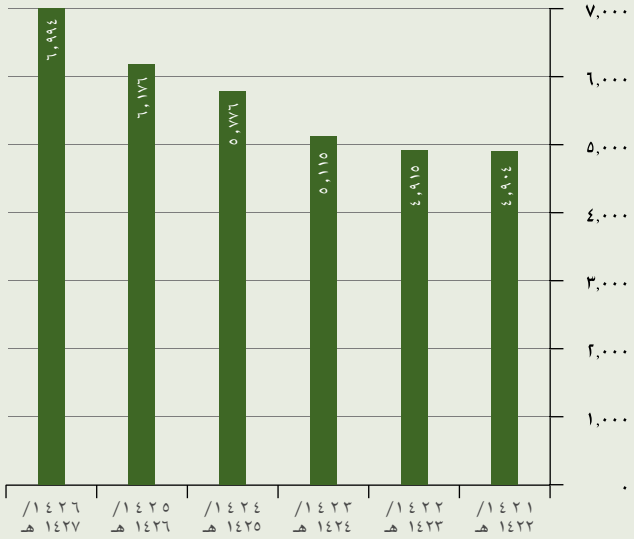

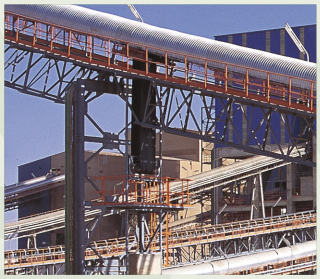

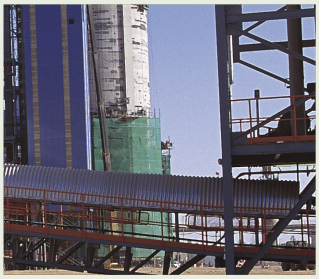

صناعة مواد البناء الأخرى

حجم القروض

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٦,٠٤١) مليون ريال أي ما يمثل (١٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه ؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة.

الشكل (٩)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها
الصندوق لصناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

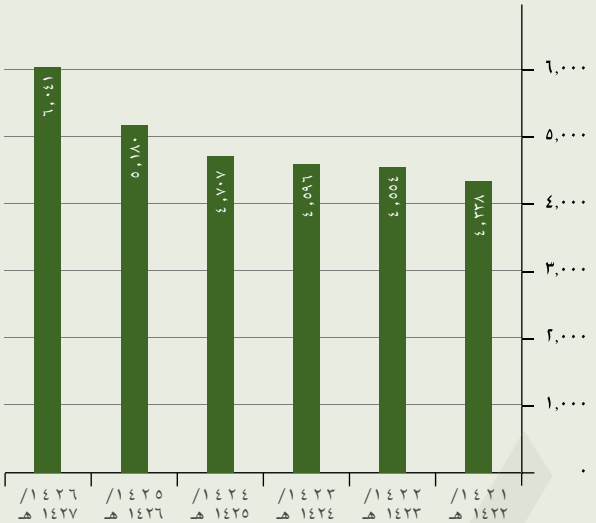

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (١١) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٨٦١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٤٪) من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٢٢٩) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج الزجاج المسطح وقرض آخر قيمته (١١٣) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الطوب الأحمر الفخاري. فيما شملت قروض التوسعة ثلاثة قروض قيمتها حوالي (١٢٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط السيراميك والأدوات الصحية من الخزف.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ؛ فقد بلغ عددها سبعة مشاريع تتوزع على كل من الرياض وجدة والدمام وعين دار ومنطقة الخمرة. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات تشمل بلاط السيراميك والبورسلان ، وألواح الأسقف المعلقة ، والطوب الأحمر الفخاري ، وترويبة البلاط ، وحجر الدولوميت المحروق . ومعظم هذه المشاريع هي مشروعات توسعة لمصانع قائمة.

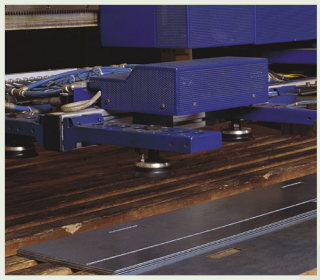

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للقروض

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١٠٥١) قرضاً لتمويل (٧٤٥) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل (٣٧٪) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة. غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة ، إذ بلغت (١٣,٧٤٥) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٤٪) من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٧) قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض ، أي ما يمثل (٣١٪) من عدد المشاريع المعتمدة خلال العام . وقد قدمت هذه القروض لإقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٠) مشاريع صناعية قائمة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض الممنوحة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة ، إذ بلغت قيمتها (٩٢٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٥٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام التقرير.

منطقة مكة المكرمة

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٠٨) مشروعاً في منطقة مكة المكرمة (٧٥٢) قرضاً بقيمة (١١,٦٤١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢٧٪) من إجمالي عدد القروض و(٢٠٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (١٧) قرضاً بقيمة (٩٩٩) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٠٪) من إجمالي عدد القروض وحوالي (١٦٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض والمرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ .

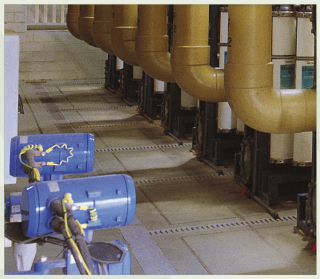

المنطقة الشرقية

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٧٥٢) قرضاً لإقامة (٥٢٩) مشروعاً بقيمة (٢٣,٥٨٨) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٧٪) من إجمالي عدد القروض و(٤٠٪) من إجمالي قيمتها. وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية مشترك من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير (٣٢) قرضاً بقيمة (٣,٤٢١) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية ، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ بنسبة (٣٧٪) من عدد القروض و(٥٤٪) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام ، وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض المعتمدة للمنطقة الشرقية من أن معظم مشاريع البتروكيماويات والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة تقام في منطقة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية.

منطقة المدينة المنورة

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٦٥) مشروعاً تقع في هذه المنطقة بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٨٩) قرضاً بقيمة (٥,٧٩٧) مليون ريال أي ما يمثل (٣٪) من عدد القروض وحوالي (١٠٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق . وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ستة قروض لمشاريع في منطقة المدينة المنورة بقيمة (٨٤٧) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٧٪) من إجمالي عدد القروض و(١٣٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام . وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

منطقة القصيم

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٤٩) مشروعاً في منطقة القصيم (٦٠) قرضاً بقيمة (١,٢٥٢) مليون ريال أي ما يمثل (٢٪) من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ قرضاً واحداً لتوسعة مصنع في منطقة القصيم قيمته أربعة ملايين ريال.

مناطق المملكة الأخرى

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في مناطق المملكة الأخرى بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (١١٣)قرضاً قيمتها (٢,٢٣٩)مليون ريال ، أي ما يمثل (٤٪)من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ. وتأتي منطقتا جازان وعسير على رأس قائمة هذه المناطق من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة ، بينما تأتي في نهاية القائمة منطقة الباحة.

القروض المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام١٤٢٧/١٤٢٦هـ ثلاثة قروض لمشاريع بمنطقتي عسير وتبوك بقيمة (٩١) مليون ريال ، أي ما يمثل (٣٪) من عدد القروض و(١٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

وباستعراض قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق حسب مناطق المملكة بنهاية الثلاث سنوات الماضية، يتضح ارتفاع نسبة قيمة القروض المعتمدة للمنطقة الشرقية من (٣٨,٩٪) بنهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ إلى (٤٠,٥٪) بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ. بينما انخفضت نسبة قيمة القروض لمنطقتي الرياض ومكة المكرمة من (٢٤,٩٪) و(٢٠,٤٪) على التوالي بنهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ إلى (٢٣,٦٪) و(٢٠٪) على التوالي بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ، كما ارتفعت نسبة قيمة القروض المعتمدة لمشاريع منطقة المدينة المنورة من (٨,٨٪) بنهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ إلى (١٠٪) بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ ، وتعزى هذه الزيادة في نسبة القروض إلى أن معظم المشاريع المقامة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين من المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتي تحتاج إلى تمويل ضخم.

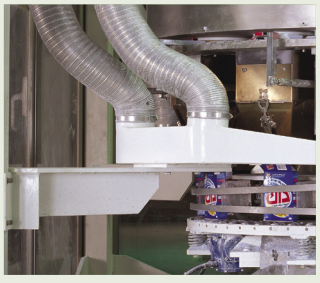

رابعاً: برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

منذ انطلاقة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع بداية العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ ، اعتمدت إدارة البرنامج حتى نهاية العام إصدار (٥١) كفالة بمبلغ إجمالي قدره (٢٢) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك بمبلغ (٤٩) مليون ريال لصالح (٣٦)منشأة صغيرة ومتوسطة.

وتم إصدار (٢٧) كفالة بقيمة (١١) مليون ريال لمنشآت صغيرة ومتوسطة تعمل في القطاع الصناعي أي ما يمثل (٥٣٪) من مجموع عدد الكفالات التي تم إصدارها وما يمثل (٥٠٪) من إجمالي قيمتها ، بينما حصل قطاع الخدمات على (١١) كفالة بقيمة (٤,٣) مليون ريال أي ما يمثل (٢٢٪) من مجموع عدد الكفالات و(١٩٪) من قيمتها. وحصل قطاع المقاولات على ست كفالات بقيمة (٤,١) مليون ريال ، وحصل القطاع الطبي على أربع كفالات بقيمة (١,٦) مليون ريال.

وقد أصدرت (٣٩) كفالة من مجموع الكفالات التي اعتمدها الصندوق خلال العام لمنشآت صغيرة ومتوسطة في منطقة الرياض بقيمة (١٧,١) مليون ريال، أي ما يمثل (٧٦٪) من مجموع عدد الكفالات و(٧٧٪) من قيمتها. وتأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية بعدد سبع كفالات بقيمة ثلاثة ملايين ريال ، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بعدد أربع كفالات بقيمة (١,٩) مليون ريال.

علما بأن أربع من هذه الكفالات المعتمدة خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ لمشاريع نسائية أي ما يمثل (٨٪) من مجموع الكفالات المعتمدة خلال العام.

جدول رقم (١) عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ حسب البنوك التجارية الممولة

الجهة الممولة	عدد الكفالات	قيمة الكفالات (ريال سعودي)	إجمالي التمويل (ريال سعودي)
البنك الأهلي التجاري	١٥	٥,٤١٣,٧٥٠	١١,٦٥٠,٠٠٠
بنك الرياض	٩	٤,٩٠٢,٥٠٠	٩,٩٤٠,٠٠٠
ساب	٨	٢,٩٥٢,٥٠٠	٦,٤٣٠,٠٠٠
مصرف الراجحي	٧	٣,٢١١,٢٥٠	٧,٧٥٠,٠٠٠
البنك العربي الوطني	٧	٣,٣٦٢,٥٠٠	٨,٢٥٠,٠٠٠
البنك السعودي الفرنسي	٣	١,٨٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
بنك الجزيرة	٢	٤٦٢,٥٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الإجمالي	**٥١**	**٢٢,١٠٥,٠٠٠**	**٤٩,٠٢٠,٠٠٠**

خامساً: تمويل المشاريع المختلطة

لازال الصندوق يواصل سياسته الدؤوبة في تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة ، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة ، وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين وجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. ويقوم الصندوق بمعاملة المشاريع التي يمتلكها أجانب بالكامل بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٥٥٨) مشروعاً أي ما يمثل (٢٨٪) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة . كما بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المختلطة (٢٢,١٣١) مليون ريال أي ما يمثل (٣٨٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق . وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع (٣٢٪) من رأس مالها. ومما يجدر ذكره أن (١٠٣) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٧,٢٠٢) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع ، إذ بلغت حصته منها (٥٤٪) ، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته (٢٣٪) ، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة (١٥٪).

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٢٧/١٤٢٦هـ اعتمد الصندوق (١٧) قرضاً لاقامة (١٠) مشاريع صناعية مختلطة جديدة وتوسعة سبعة مشاريع قائمة ، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٣,٩٧٤) مليون ريال أي ما يمثل (٦٣٪) من اعتمادات الصندوق خلال العام. وهذه النسبة العالية من القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة تدل على اهتمام الصندوق بجذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد أن تم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد الذي يقدمه الصندوق إلى (٦٠٠) مليون ريال.

وتوزعت قروض هذه المشاريع الجديدة بواقع ستة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وقرضين لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقرضاً واحداً لكل من قطاع الصناعات الهندسية وقطاع مواد البناء.

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣٨٥٩) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي (٢٣٪) من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ والتي تبلغ حوالي (١٦٤٣٠) فرصة عمل.

سادساً: القوى البشرية والتدريب

تمكنت إدارة الصندوق ، من خلال برامجها المدروسة ، من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي ، مراجعة الحسابات ، الحاسب الآلي ، الدراسات الاقتصادية والإحصائية ، التسويق ، المحاسبة المستندية والعلوم المالية ، الإدارة ، الدراسات والاستشارات الفنية ، تحليل المعلومات ، الدراسات القانونية وغيرها.

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٣٣٩) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق ، إذ تم تدريب (٢٥٨) موظفاً سعودياً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج ، حيث حصل (٢٢) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك دورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج ، بينما حصل (٢٦) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق.

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل القدرات المهنية لموظفيه السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية وانعكس إيجاباً على الأداء العام للصندوق.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ ، حيث تم توظيف (٥٠) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق وأقسامه.

المدير العام المكلف

محمد بن سالم الدبيب

دورة تقويم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق

أولاً: دورة تقويم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الاقراضية للمستثمرين الوطنيين بالسرعة والفعالية اللازمتين ، ولذلك فهي تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق لكي تستجيب لهذه المتطلبات ولتتمشى مع تطورات العمل الإقراضي الذي تقوم به مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم.

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي، مع توخي الأخذ بأحدث التطورات الحاصلة في مجال التنظيم الإداري.

ويوضح الرسم البياني التالي دورة المشروع المتبعة حالياً لدى الصندوق من خلال مخطط توضيحي لعمليات دراسة وتقويم ومتابعة تنفيذ المشاريع موضع الإقراض، وكذلك عمليات صرف الأموال المنبثقة عن القروض ومتابعة تسديد المستحقات تجاه الصندوق من قبل المستفيدين من القروض:

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقويم ومتابعة المشاريع

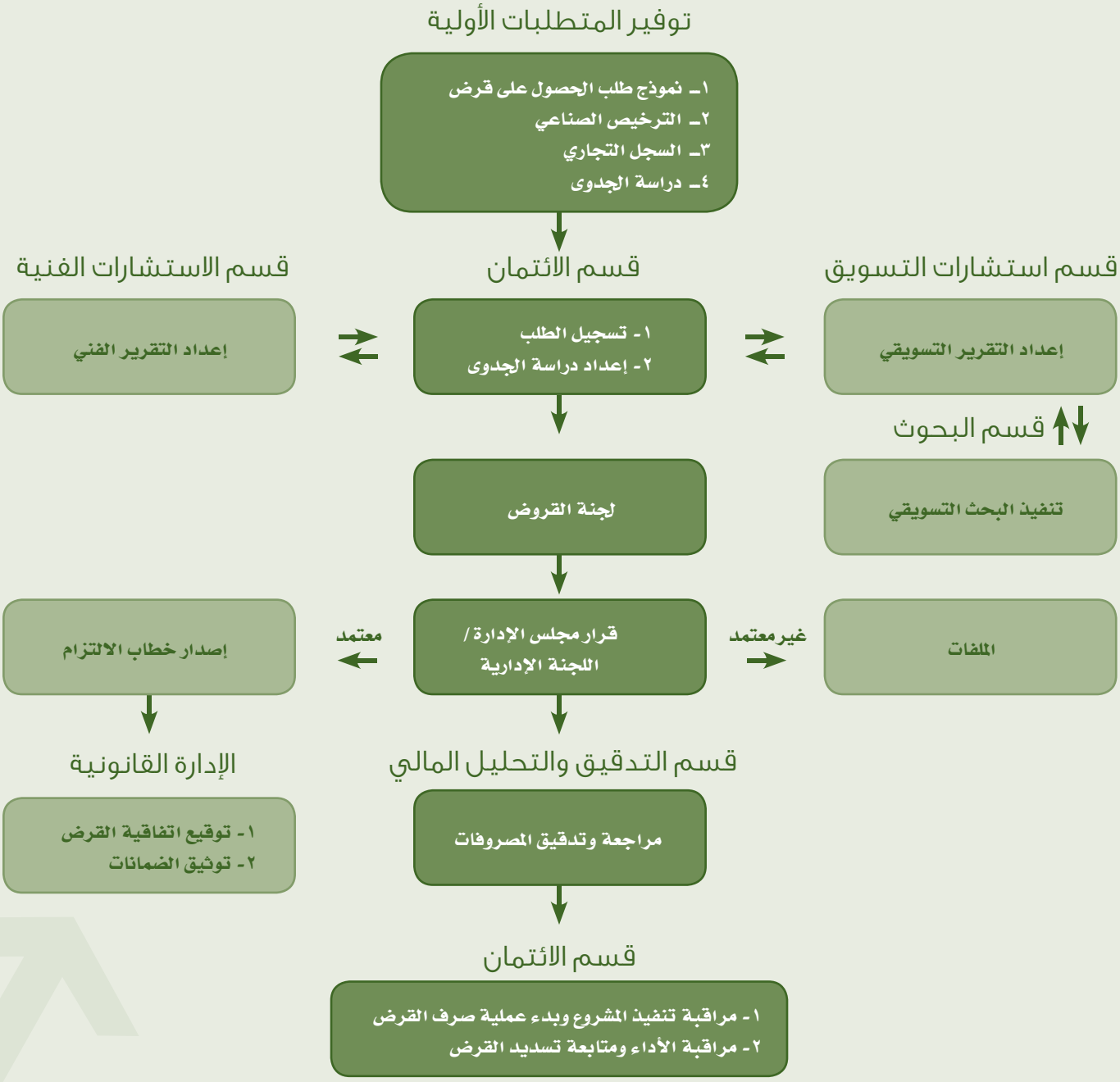

ملاحظات :

١- يعتمد طول فترة التقويم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢- يتم تنفيذ المراحل السابقة لمشاريع التوسعة أيضاً مع اختصار في بعضها.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من إدارات متخصصة تنسجم مع طبيعة المهام الموكلة للصندوق إلى جانب إدارات مهنية مساندة تعضد سياسات الصندوق لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، إضافة إلى برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي كلف الصندوق بإدارته بهدف استحداث آلية جديدة تسهم بفعالية في تنشيط القطاع الاقتصادي بالمملكة ، وذلك على النحو التالي:

١ – إدارة الائتمان

وتتولى مسؤولية إدارة برنامج إقراض المشاريع من حيث التقويم والمتابعة والصرف والتحصيل وتقديم الاستشارات اللازمة للمستثمرين في مختلف المجالات. وتقوم هذه الإدارة من وقت لآخر بدراسة أداء القطاعات الصناعية المختلفة في المملكة ووضع السياسات الملائمة لدعم كل من هذه القطاعات بالتعاون مع إدارة دراسات واستشارات المشاريع.

٢ – إدارة دراسات واستشارات المشاريع

وتتولى مسؤولية دراسة المشاريع المقدمة للصندوق من النواحي الفنية والتسويقية ؛ كما تتولى مسؤولية إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية التي تقتضيها مصلحة العمل.

٣ – الإدارة والعمليات

وتعنى بالشؤون الداخلية للصندوق بما في ذلك عمليات صرف القروض المعتمدة واستلام دفعات التسديد من المستثمرين . وهي تضم ستة أقسام هي: المحاسبة العامة ، محاسبة القروض ، الخدمات العامة ، المشتريات ، الصيانة ، الترجمة.

٤ – إدارة القوى البشرية

وتضم شعبة شؤون الموظفين وشعبة التدريب وتطوير الكفاءات.

٥ – الإدارة القانونية

وتضم أربعة أقسام: قسم العقود ، قسم القضايا ، قسم الدراسات القانونية ، قسم التحصيل والمتابعة والرهون.

٦ – إدارة المراقبة والاستشارات المالية

وتضم: قسم المراقبة المالية ، وقسم المراجعة الداخلية ، ووحدة الخدمات الاستشارية. ويأتي في مقدمة وظائفها إعداد الموازنات التقديرية وتحليل الأداء الفعلي خلال كل عام مالي.

٧ – إدارة تقنية المعلومات

وتضم: قسم المساندة الفنية ، وقسم تطوير التطبيقات ، وقسم مساندة المستخدمين ، وقسم الاستشارات والإدارة النوعية.

• برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

عهدت وزارة المالية إلى الصندوق بإدارة هذا البرنامج الذي يهدف إلى التغلب على المشاكل التمويلية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقليل درجة المخاطرة الائتمانية لدى البنوك التجارية عن طريق كفالة الصندوق لما يصل إلى ٥٠٪ من قيمة القروض التي تقدمها هذه البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

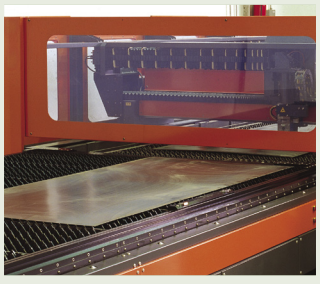

الهيكل التنظيمي للصندوق

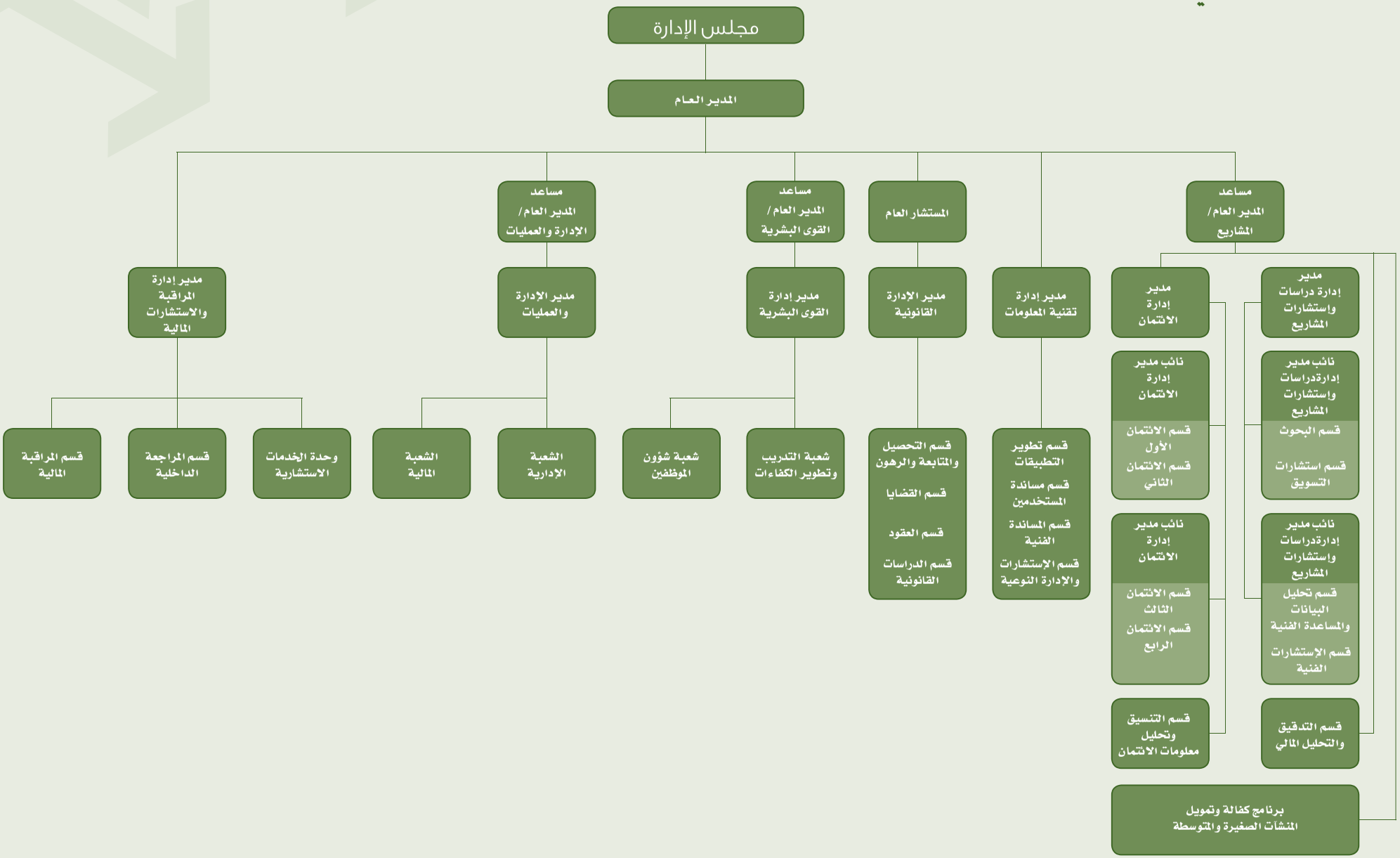

الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة (الواقع والتحديات)

أولاً: مقدمة

نظراً للأهمية التي أصبح يمثلها عامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر تنافساً بين الدول ، المتقدمة والنامية منها على حد سواء ، لجذب واستضافة أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية . ويتمثل هذا الاتجاه في السعي الحثيث للدول لتغيير السياسات والقوانين الوطنية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي ، وزيادة عدد المناطق المخصصة للاستثمار والتجارة الحرة على المستوى العالمي ، وارتفاع عدد الاتفاقات الدولية والبينية في مجالات الاستثمار ، إضافة إلى الاهتمام بهذه المواضيع على كافة المستويات الإقليمية والعالمية. وقد أوضحت التجارب العالمية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية ، إذا ما أحسن توجيهها وتوظيفها، تساعد بصورة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال: توفير رؤوس الأموال والارتفاع بمعدلات الاستثمارات ، تقوية المقدرات والمهارات التقنية ، تطوير أساليب الإدارة ، تحسين القدرات التنظيمية في الإنتاج والتسويق ، المساعدة في النفاذ للأسواق العالمية ، تحسين التنافسية العالمية للصادرات ، تحسين ميزان المدفوعات للدول ،إضافة إلى المساعدة في تحقيق أهداف تنموية أخرى.

وفي هذا السياق، تسعى المملكة وفي ضوء إمكاناتها الكبيرة، إلى تحقيق طفرة تنموية كبرى من خلال إستراتيجية تنموية يحظى فيها الاستثمار الأجنبي بأهمية خاصة ، حيث بدأت في إعداد خطة عمل شاملة وذلك لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في أداء المملكة في مؤشرات التنافسية الدولية وحددت لذلك هدفاً لرفع مركز المملكة التنافسي بشكل تدريجي للوصول إلى أحد المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠م.

وقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية تطورات وإصلاحات اقتصادية ومؤسسية كبيرة وسريعة ومتتابعة مهدت السبيل لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠٥م . فقد قامت المملكة بإنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لرفع كفاءة الأداء الحكومي ودعم تطوير بيئة الاستثمار ومنها : المجلس الاقتصادي الأعلى ،الهيئة العامة للاستثمار ، هيئة السوق المالية ، مجلس حماية المنافسة ...الخ . كما قامت المملكة بإصدار العديد من الأنظمة والتشريعات وذلك بهدف تشجيع وتطوير بيئة الاستثمار ومنها : النظام الجديد للاستثمار الأجنبي الذي صدر في عام ٢٠٠٠م، والذي جاء بالعديد من الحوافز والتسهيلات منها السماح للمستثمرين الأجانب بتملك مشروعاتهم بالكامل، ومنح المشروع الأجنبي جميع الحوافز والمزايا الممنوحة للمشروع الوطني. كما صدر في نفس العام نظام التحكيم السعودي ونظام تملك الأجانب للعقار واستثماره ، و تم إقرار نظام الاستثمار التعديني الجديد .

وجاء صدور النظام الجديد لضريبة الدخل في عام ٢٠٠٤م بعدد من المزايا في صالح المستثمر الأجنبي ، ومن ميزاته تخفيض الضريبة على المستثمر الأجنبي إلى ٢٠٪ بعد أن كانت تصل إلى ٤٥٪ مع إمكانية ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة مع حسم مصاريف البحث والتطوير. وقد قام صندوق التنمية الصناعية السعودي بتطوير بعض سياسات الإقراض الخاصة به مثل سماحه للمستثمر الأجنبي بالاقتراض من الصندوق دون الحاجة إلى شريك سعودي (١٠٠٪ استثمار أجنبي).

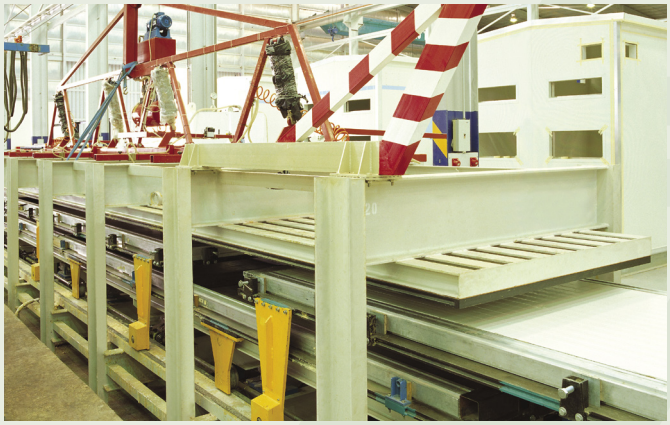

ثانياً: تطور نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي

أوضح تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦م، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) ، بأن تدفقات الاستثمار العالمي شهدت نمواً متواصلاً على مدي العامين المتتاليين (٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م) ، حيث نمت هذه التوقعات بنسبة ٢٧٪ و٢٩٪ على التوالي. وبلغت قيمة التدفقات في عام ٢٠٠٥م أكثر من ٩١٦ مليار دولار. وقد أوضح التقرير أن العامل الأهم في نمو تلك التدفقات يتمثل في بروز أنشطة الدمج والاستحواذ (Merger&Acquisition) ، وتوجه الشركات الدولية نحو المزيد من الاستثمار في الموارد الطبيعية، وهذه أمور لها دلالات مهمة بالنسبة للمملكة التي تعتبر أكبر منتج ومصدر لأهم مصدر طبيعي للطاقة وهو النفط.

وفيما يخص نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي ، فقد تحولت المملكة- وفي أقل من ست سنوات - من سوق غائبة نسبياً عن خريطة الاستثمار العالمي إلى أحد أكبر الأسواق الجاذبة له في المنطقة. وكما هو موضح بالجدول رقم (٢) ، تسارع نمو الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة خلال السنوات الخمس الماضية ، وبلغ إجمالي تلك التدفقات في هذه الفترة الوجيزة أكثر من ٨,٣ بليون دولار (٣١,١٣ بليون ريال) وهو ما يعادل حوالي ٣٢٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التراكمية منذ السبعينات. وقد شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الخمسة أعوام الأخيرة قفزة كبيرة من حيث تنفيذ المشاريع ، فبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ فعلياً في عام ٢٠٠٥م ٤,٦٢٨ مليون دولار (١٧,٤مليار ريال) مرتفعا بنسبة ٨١٨٪ عن عام ٢٠٠١م وبنسبة ١٣٨,٣٪ عن عام ٢٠٠٤م. كما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي حجم الاستثمار في المملكة من ١,٥٪ عام ٢٠٠١م لتصل إلى حوالي ١٠٪ عام ٢٠٠٥م وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) : تطور نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٠١- ٢٠٠٥م)

التطور	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة (بالمليون دولار)	٥٠٤	٤٥٣	٧٧٨	١,٩٤٢	٤,٦٢٨
نسبة النمو (٪)	١٧٥	١٠-	٧٢	١٤٩,٦	١٣٨,٣
نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي حجم الاستثمار في المملكة (٪)	١,٥	١,٣٣	٢,٦٥	٤,٧	١٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

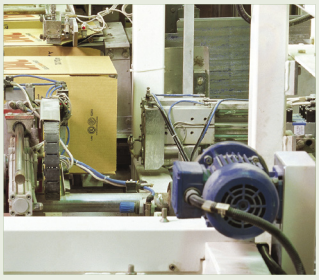

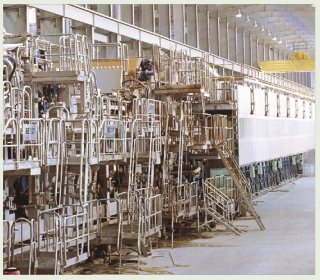
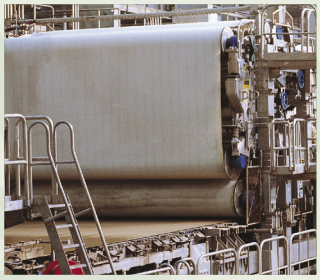

كما أنّ من أهم المؤشرات التي تدل على تحسن الأداء في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي، هو حدوث تغيير كبير في هيكل الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الخمس سنوات الأخيرة . فحسب تقرير أداء الاستثمار الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار (٢٠٠٥م)، كان تركز الاستثمار الأجنبي في الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠م في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تزيد عن ٩١٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية . ولكن في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥ م) ، وكما هو واضح من الشكل (١٠) ، فقد توسعت مظلة الاستثمارات الأجنبية لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى ، إذ انخفض نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ٩١٪ إلى ٥٦٪ وبلغت الاستثمارات في قطاع العقار والتأجير (١٦٪) وفي قطاع النقل والاتصالات (١٢٪) وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين (٥٪) وقطاع المقاولات (٥٪). إن هذه النسب العالية من التدفق والتغيير الكبير في هيكل الاستثمارات الأجنبية والذي جاء متوافقاً مع استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار، في التركيز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات الميزة النسبية والنمو السريع، تقدم دليلاً واضحاً على ما حققته جهود الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك فإنّ انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سيضاعف من فرص تدفق تلك النوعية من الاستثمارات، بعد أن باتت الشركات الدولية أكثر تيقناً وثقة في السوق السعودي.

وفيما يتعلق بمصادر تلك الاستثمارات، فإن عدد الدول التي تمتلك الاستثمارات الكبيرة (التراكمية) في المملكة يصل إلى ٣٠ دولة تتقدمها الولايات المتحدة (٣٥,٣٤١ مليون ريال) ثم اليابان (١٧,١٤٥ مليون ريال) والإمارات (١١,٦٧٧ مليون ريال) وهولندا (٤,٨٧٠ مليون ريال) والكويت (٣,١٦٢ مليون ريال) والمملكة المتحدة (٢,٢٩١ مليون ريال).

الشكل (١٠)
توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة حسب الأنشطة والقطاعات الرئيسية (٢٠٠١م – ٢٠٠٥م)

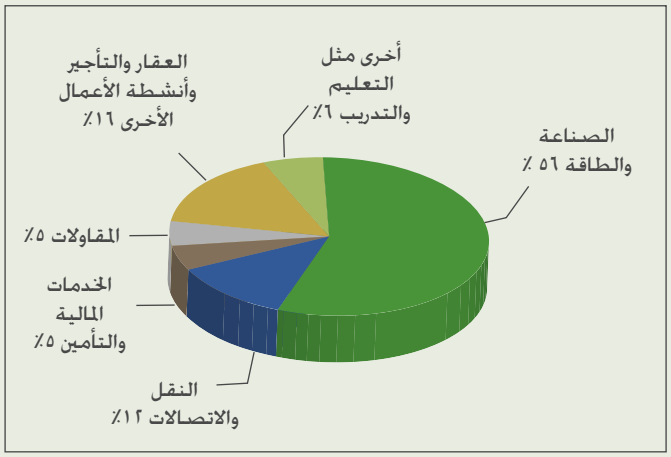

المصدر: التقرير السنوي لأداء الاستثمار(٢٠٠٥م) الهيئة العامة للاستثمار.

وتعكس هذه التركيبة نوعية الاستثمارات في المملكة ، فقد كان التركيز ولا يزال موجهاً نحو الاستثمارات ذات المحتوى التقني العالي ، إذ نجد أنّ أكبر الاستثمارات قد تم جذبها من دول صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان . وبالرغم من ذلك ، يلاحظ تدني مستوى استثمارات عدد من الدول الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا ، وهو ما يتطلب العمل على استقطاب جزء من استثمارات هذه الدول بما يخدم تنوع الاستثمارات وتعدد مصادرها ، والذي يخدم بالتالي تنوع التقنية ووسائل الإنتاج في المملكة، كما يسهم في تنوع المنتجات المحلية واتساع انتشارها.

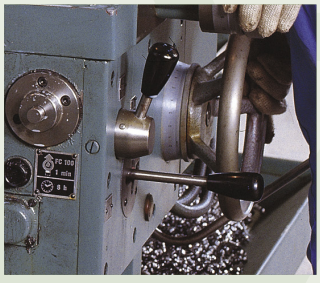
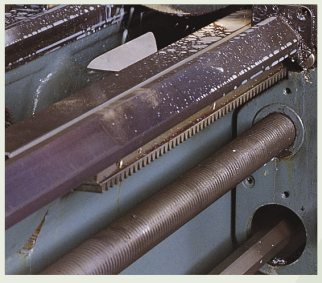

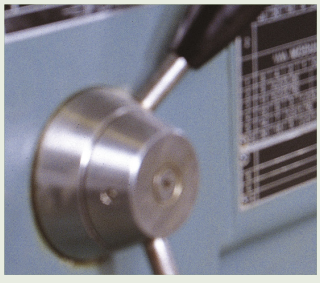

ثالثاً: وضع المملكة في مؤشرات الاستثمار الأجنبي

أكدت التقارير الصادرة عن عدد من المنظمات والمعاهد العالمية فيما يختص بمؤشرات مناخ الاستثمار والأداء وإمكانات جذب الاستثمار ، إلى تحسن كبير في العديد من الجوانب المتعلقة ببيئة الاستثمار في المملكة. فبالنسبة لمؤشرات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦م والتي تضم مؤشرين هامّين، وهما مؤشر الأداء ومؤشر إمكانات جذب الاستثمار ، حققت المملكة طفرة كبيرة فيما يخص مؤشر الأداء الفعلي والذي يقيس الأداء الفعلي لـ ١٤١ دولة في مجال جذب الاستثمار ، إذ صعدت المملكة من المرتبة ١٣٢ عام ٢٠٠٠م إلى المرتبة ١٢٣ عام ٢٠٠٤م ثم إلى المرتبة ١١٠ في عام ٢٠٠٥م (جدول ٣). أما فيما يتعلق بمؤشر الإمكانات، والذي يقيس إمكانات الدولة لجذب الاستثمار مستقبلاً، من خلال قياسه لجهود الإصلاح الذي يشهدها كل بلد وينتهي إلى وضع ترتيب للدول محل البحث، فإننا نلاحظ من الجدول (٣) أن ترتيب المملكة تراجع في عام ٢٠٠٥م إلى المرتبة ٣٥ بعد أن كانت في المرتبة ٢٨ في عام ٢٠٠٠م. ولكن هذا التراجع ليس معناه تراجع جهود الإصلاح في المملكة أو تراجع في بيئة الاستثمار، وإلا لما تمكنت المملكة من جذب ما يقرب من ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م. وإنما يفسر هذا التراجع بأن دول العالم في منافسة شديدة لتحسين بيئة الاستثمار، والذي يطور ويحسن بشكل أكبر وأسرع يحتل مرتبة أعلى في التصنيف. وهذا يعني أن جهود التطوير والتحسين في بيئة الاستثمار السعودي بحاجة إلى المزيد من التعميق والتنويع.

و من المؤشرات المهمة الأخرى في تقويم مناخ الاستثمار في الدول، مؤشر "بيئة الأعمال" ومؤشر "الحرية الاقتصادية". فوفقاً لمؤشر بيئة الأعمال – الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي– حقق مناخ الاستثمار في المملكة قفزة هائلة إلى الأمام ، إذ احتلت المملكة المرتبة ٣٨ عالمياً (والأولى عربياً) من بين ١٧٥ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٠٦م ، بعد أن كانت في المركز الـ ٦٧ بين ١٣٥ دولة في العام ٢٠٠٤م. كما أنه وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة هيريتج (Heritage) والذي ينبني على ١٠ مؤشرات تنموية فرعية، فبعد أن كانت المملكة في المرتبة ٧٤ في عام ٢٠٠٤م والمرتبة ٧٢ في عام ٢٠٠٥م ، صعدت عشر مراتب خلال عام واحد إلى المرتبة ٦٢ في عام ٢٠٠٦م ودخلت ضمن مجموعة الدول التي هي في الغالب ذات اقتصاد حر. وبالإضافة إلى تلك المؤشرات العالمية ، فقد أوضحت الدراسات التي أجراها الصندوق عن مناخ الاستثمار في المملكة، أن هنالك الكثير من الجوانب الإيجابية والتي تعد مشجعة للاستثمار الوطني والأجنبي ، إلا أنها أظهرت بالمقابل وجود بعض المعوقات والتحديات التي تتطلب بذل جهود إضافية لمعالجتها.

جدول رقم (٣): ترتيب المملكة في مؤشرات تقرير الاستثمار العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥م

المؤشر	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
الأداء في جذب الاستثمار	١٣٢	١٢٣	١١٠
الإمكانات لجذب الاستثمار	٢٨	٣١	٣٥

المصدر: التقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠٦م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

رابعاً: أهم التحديات التي تواجه بيئة الاستثمار في المملكة

تفيد البيانات والمؤشرات والأرقام ، سواء تلك الخاصة بنصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي أو تلك المتعلقة بمكانتها في المؤشرات العالمية، بأن المملكة تشهد تحسناً كبيراً في بيئة الاستثمار. إلا أنه رغم تلك الطفرة، فلا يزال حجم التدفقات الاستثمارية في المملكة دون مستوى الإمكانات و الطموحات ، ويرجع ذلك إلى استمرار بعض التحديات التي يجب التغلب عليها. ونستعرض فيما يلي أبرز هذه التحديات وما يوصى به من مقترحات للتغلب عليها:

١- التحكيم القضائي التجاري

يتكرر ورود مشكلة التحكيم القضائي التجاري كأحد أبرز التحديات، إذ لا تزال مشكلة بطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها تشكل مشكلة حقيقية تتطلب جهوداً جادة وسريعة لتواكب حجم الإنجاز الذي تحقق في القطاعات الأخرى. فالكثير من الشركات الأجنبية في المملكة تفضل شرط التحكيم الأجنبي في اتفاقياتها. فالبطء في التقاضي يؤدي إلى تأجيل الكثير من القرارات الاستثمارية والتوسعية ، وربما إلغاء فكرة الاستثمار كلية. ولهذا لابد من تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم ومؤسسات التحكيم الدولية والإسراع بإنشاء المحاكم الاقتصادية والاستثمارية، ويفضل تخصيص دوائر لمنازعات الاستثمار الأجنبي ، وهذا تقليد تتبعه العديد من الدول حالياً . كما يقترح فتح مكاتب للتحكيم التجاري في كل تجمع استثماري كالمدن الصناعية والاقتصادية.

٢- نظام العمل

تؤرق خطة السعودة (وهي سياسة وطنية هامة) بال الكثير من المستثمرين . ويمكن تفعيل وتطوير هذه الخطة من خلال تقديم الحوافز المختلفة للشركات التي توظف وتدرب عدداً أكبر من السعوديين من خلال الإعانات أو تقليص الضرائب. ومن المقترحات الهامة الأخرى تحديد معدلات أقلّ للسعودة في بعض القطاعات التي بها ندرة في الكفاءات الوطنية الماهرة. بالإضافة إلى ذلك لا بد من مواصلة تطوير مناهج التعليم والتدريب لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الاقتصاد بالتركيز على المجالات والمهارات التي يتطلع لها سوق العمل مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في هذه العملية.

٣- أنظمة الاستقدام

تشكل مشكلة القيود المفروضة على الاستقدام والحصول على تأشيرات الدخول للمستثمرين ومندوبيهم معوقاً آخر قد يؤخر تنفيذ المشاريع. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت مؤخراً لحل هذه المشكلة إلا أن هناك تذمراً منها. وهو ما يتطلب البحث في أسباب هذه المشكلة وإيجاد حلول فورية لها ، ومن هذه الحلول إقامة قناة اتصال مباشرة بين شبكة الجوازات في المطارات والمنافذ المختلفة مع الغرف التجارية الصناعية أو الهيئة العامة للاستثمار للتنسيق في استقدام الشركات المحلية والجهات الاقتصادية المختلفة لشركائها أو مندوبيهم أو استقدام المستثمرين المحتملين.

٤- مصادر التمويل

من الأمور المؤثرة على الاقتصاد السعودي عدم توفر مصادر مختلفة للتمويل ووجود عدد قليل من البنوك العاملة في المملكة ووجود قيود كثيرة على التمويل وضعف المعلومات والبيانات المتاحة. ولتجاوز هذا التحدي يجب منح المزيد من التراخيص لمؤسسات التمويل العالمية لكي تسهم في تنويع مصادر التمويل وتطوير أساليبه ، كما يجب تفعيل أنظمة سوق

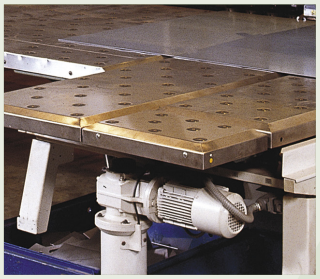

المال السعودي وزيادة عدد الشركات العاملة فيه وتسهيل عمليات الإدراج والطرح، كما يجب استكمال عناصر السوق المختلفة ومنها وجود سوق للصكوك والسندات.

٥- دقة البيانات

هنالك فجوة كبيرة بين أرقام البيانات الاقتصادية الحكومية وبين تقديرات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما ، مما يسبب مشكلة في الحصول على البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها بشأن المؤشرات التنموية. لذا لابد من معالجة تلك المشكلة لما لها من انعكاسات سلبية، فالقرارات الاستثمارية تبنى دائما على دراسات وتحليلات مختلفة للمؤشرات والبيانات المتاحة التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين بيئة الاستثمار. كما أنه من الضروري إجراء مسح شامل ودقيق للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة في جميع القطاعات والمناطق، وتعميمها على أنشطة المستثمرين المحتملين.

٦- الترويج والإعلام

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة العامة للاستثمار للترويج الاقتصادي للمملكة ، إلا أن الاقتصاد السعودي لا يزال يوصف بأنه اقتصاد يعتمد على الحماية وفيه الكثير من القيود ، كما أن هناك الكثير من عدم الوضوح لدى الكثير من المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالأنظمة المحلية وبتطوراتها وبما قامت وتقوم به المملكة من إصلاحات اقتصادية ومؤسسية. لذا يلزم القيام بحملة إعلامية مكثفة للتعريف بهذه الأنظمة من خلال البرامج التعريفية الموجهة للمستثمرين وتزويد المستثمرين والجهات الاستثمارية المنتشرة حول العالم بها إلى جانب ترويج الفرص الاستثمارية والمزايا النسبية التي تتوفر لدى المملكة.

وفي الختام لابد من الإشادة بالدور الإيجابي والجهود الحثيثة للهيئة العامة للاستثمار ، والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بيئة الاستثمار في المملكة . ونتوقع أن يكون الاقتصاد السعودي أكثر جاذبية في المستقبل القريب مع اكتمال إصدار وتفعيل باقي التشريعات والأنظمة واستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي.

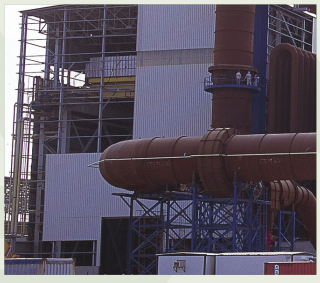

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم (١)
بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خلال عام ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ	المجموع التراكمي
المنتجات الاستهلاكية :	**١٦**	**٥٦٦**
المواد الغذائية	٧	٢٥٧
المرطبات والمشروبات	٣	٤٤
النسيج	٢	٦٢
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	٢٤
المنتجات الخشبية	١	١٤
الأثاث الخشبي	١	٥٠
منتجات الورق	٢	٧٩
الطباعة	–	٣٦
المنتجات الكيميائية :	**١٨**	**٤٩١**
الكيماويات	١٠	٢٢٨
منتجات النفط والغاز	–	٢٤
منتجات المطاط	–	١٤
منتجات البلاستيك	٨	٢٢٥
مواد البناء :	**٥**	**٣٠٤**
المنتجات الخزفية	–	٩
منتجات الزجاج	٣	٥٢
مواد البناء الأخرى	٢	٢٤٣
الأسمنت	**٢**	**٢٤**
المنتجات الهندسية :	**١٦**	**٥٧٧**
المنتجات المعدنية	١٣	٣٤٠
الماكينات والآلات	١	٨٣
المعدات الكهربائية	١	١٠١
معدات النقل	١	٥٣
المنتجات الأخرى	**-**	**٣٧**
المجموع	**٥٧**	**١٩٩٩**

بيان رقم (٢)
بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خلال عام ١٤٢٦ /١٤٢٧هـ	المجموع التراكمي
المنتجات الاستهلاكية :	**٤٤٧**	**١١,٢٢٠**
المواد الغذائية	١٣٩	٥,٠٩١
المرطبات والمشروبات	١٣٤	١,١٠٤
النسيج	٧٦	٢,٠٣٨
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	١٣٣
المنتجات الخشبية	٤٠	٢٠٥
الأثاث الخشبي	٣	٣٤١
منتجات الورق	٥٥	٢,٠٩٣
الطباعة	–	٢١٥
المنتجات الكيميائية :	**٢,٩٣٤**	**٢١,٥٤٤**
الكيماويات	٢,٧٧٧	١٦,٩٤٣
منتجات النفط والغاز	–	١,٢١٤
منتجات المطاط	–	٢١٧
منتجات البلاستيك	١٥٧	٣,١٧٠
مواد البناء :	**٨٦١**	**٦,٠٤١**
المنتجات الخزفية	١٢٦	٧٤١
منتجات الزجاج	٤٩٨	١,٩٠٢
مواد البناء الأخرى	٢٣٧	٣,٣٩٨
الأسمنت	**٨١٨**	**٦,٩٩٤**
المنتجات الهندسية :	**١,٢٠٦**	**١١,٩٨٢**
المنتجات المعدنية	١,١١٤	٨,٧٢٥
الماكينات والآلات	٩	٧٩٨
المعدات الكهربائية	٤٣	١,٥٣٨
معدات النقل	٤٠	٩٢١
المنتجات الأخرى	**٢٢**	**٤٨١**
المجموع	**٦,٢٨٨**	**٥٨,٢٦٢**

بيان رقم (٣)
بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ	المجموع التراكمي
الرياض	١٧	٧٤٥
مكة المكرمة	١٢	٥٠٨
المدينة المنورة	٤	٦٥
القصيم	–	٤٩
المنطقة الشرقية	٢١	٥٢٩
عسير	٢	٣٠
تبوك	١	٨
حائل	–	١٦
جازان	–	١٧
نجران	–	١٠
الباحة	–	٩
الجوف والحدود الشمالية	–	١٣
المجموع	**٥٧**	**١٩٩٩**

بيان رقم (٤)
بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خلال عام ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ	المجموع التراكمي
الرياض	٩٢٦	١٣,٧٤٥
مكة المكرمة	٩٩٩	١١,٦٤١
المدينة المنورة	٨٤٧	٥,٧٩٧
القصيم	٤	١,٢٥٢
المنطقة الشرقية	٣,٤٢١	٢٣,٥٨٨
عسير	٦١	٥٩٧
تبوك	٣٠	٤٩٠
حائل	-	٤٦
جازان	-	٧٢٠
نجران	-	١٧١
الباحة	-	٢٨
الجوف والحدود الشمالية	-	١٨٧
المجموع	**٦,٢٨٨**	**٥٨,٢٦٢**

صندوق التنمية الصناعية السعودي
ص ب ٤١٤٣ – الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٤٠٠٢ (١ – ٠٠٩٦٦)
فاكس: ٤٧٩٠١٦٥ (١ – ٠٠٩٦٦)
البريد الإلكتروني: sidf@sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ
رقم الإيداع ٣٤١٨ / ١٦
ردمد: ٥٥٢٢ – ١٣١٩

صندوق التنمية الصناعية السعودي

www.sidf.gov.sa